

الأسرة والمجتمع

عن صحيفة يمن تايمز صدر العدد التجريبي الأول من مجلة «الأسرة والمجتمع» كأول مجلة يمنية تُعنى بدور الأسرة والتنمية، المجلة صدرت بـ62 صفحة من القطع المتوسط وحملت العديد من المواضيع والتحقيقات والكتابات التي تناولت الأسرة اليمنية وقضايا التنمية في المجتمع، يرأس تحرير المجلة الزميل عماد السقاف ويديرها الزميل فكري قاسم.

عرض قضية

عرض: محرر حقوق الإنسان

تسع سنوات عجاف وهو يقبع خلف قضبان السجن المركزي في محافظة تعز إثر دعوى رفعتها مؤسسة المواصلة بتعز بتهمة عجز مالي عن فترات سابقة، اعتبرها السجن المظلوم بأنها دعوى كيدية لُفقت ضده، ومع كل تلك السنوات الطويلة فقد برأته المحكمة قبل سنوات ولم يُفرج عنه حتى اللحظة. السجن فؤاد عبدالله الشحمي يقاسي مرارة السجن وعذابه منذ سنوات رغم كثرة ما يحمله من مستندات ثابتة حجيتها بما وقع عليه من ظلم وافتراء.

يقول لوزراء حقوق الإنسان والعدل والداخلية والنائب العام ان الحكم الذي صدر عليه كان يقضي بأربع سنوات ولم يُفرج عنه بعد مرور تسع سنوات رغم الأوامر والأحكام التي يحملها من المحاكم ومدير مكتب رئاسة الجمهورية علي محمد الأنسي ورئيس مجلس النواب الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر وأكثر من رسالة تناشد الجهات المختصة بسرعة الإفراج عنه بعد ان قضى فترة عقوبة اكثر من اللازم مدتها خمس سنوات بعد الاربع المحكوم عليه بها..

يحمل ملفاً متكاملًا من الاحكام والأوامر بالإفراج عنه اوضح لنا كل تلك الاحكام والأوامر على النحو التالي:

1- قاطع حساب منحه له مؤسسة المواصلة ينفي عنه اي عجز للفترة المدعى بها مع اقرار المعنيين به.
2- تقرير المحاسب القانوني سيف ابو عوف الذي كلفته محكمة الاستئناف يكشف الحقيقة، وأكد التقرير المؤرخ في 1999/11/21م بعدم صحة الدعوى المدعى بها ضده..
3- تقرير من رئيس لجنة المحاسبة محمد عبده فارغ، والذي يكشف عن التلاعب بالسجلات المحاسبية وأشعارات البنك وسندات القبض من قبل الإدارة المالية وأمين الصندوق والمرفوع مدير عام المؤسسة.
4- حكم المحكمة الابتدائية بتعز وشهادة الضابط المحقق في القضية العقيد عبدالجليل احمد سيف والتي تفيد بوجود اختتام

مزررة تحمل نفس ختم المحصل فؤاد الشحمي (رقم 3).
ونم ضبطها بحضور النيابة في احد ادراج مدراء المكاتب الحسابية - كما يقول في رسالته- وعند التحقيق معه - اي المحاسب - اعترف باستخدامها دون علم المحصل الشحمي واكد ذلك ممثل المؤسسة محمد عبده فارغ امام المحكمة عن وجود تلك الإختام المزورة.
5- الاحكام الصادرة ببراءة الشحمي من التهمة المنسوبة اليه.
6- اوامر رئيس الجمهورية بالإفراج عنه لم تنفذ حتى اللحظة، تلك الاحكام والأوامر والتوجيهات ولم تلق طريقها للإفراج عن السجن المظلوم والذي ضاعفت عقوبة سجنه اكثر من خمس سنوات.. يقول فؤاد ان هناك ارادة خارجية متنفذة فقدا سلطان الضمير في أنفسهم تعمل على ابقائي في السجن حيث لا يوجد اي دليل يدينني بشيء حتى صرت لا ادري سبب حبسي، وماذا يريدون

خلال ثلاثة أشهر
السلاح يتسبب في 1040 حادثة

● سجلت الأجهزة الأمنية خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من النصف الأول من العام الجاري (1040) حادثة ناتجة عن حمل السلاح. وتوزعت الحوادث بين القتل العمد والخطأ والشروع في القتل والإصابة بالخطأ بالإضافة الى اطلاق النار والتقطع ومقاومة السلطات. وقالت دراسة اجتماعية حديثة بان 58% من اليمنيين يحملون السلاح. وذكرت الدراسة التي أعدها الدكتور عبدالسلام الحكيمي بان 86% من اليمنيين يرجعون أسباب انتشار ظاهرة حمل السلاح في اليمن الى عدم

وجود حلول لإنهاء ظاهرة الثأر فيما يحمل 84% ضعف القضاء في تطبيق وتنفيذ القوانين المسؤولة عن ذلك، ويرى 81% بان هيمنة النظام القبلي على الساحة الاجتماعية تتسبب في انتشار هذه الظاهرة.

هل يعرف عنه وزراء حقوق الانسان والعدل والداخلية والنائب العام؟

فؤاد الشحمي سنوات عجاف من المعاناة في «مركزي تعز»

حصل على السجن بعض الغبن في الحكم وان المحكمة اخذت جانباً من دفعاته واهملت جوانب اخرى أثرت على القضية وسارها.

ومع هذا فقد صدر الحكم لصالح السجن يثبت براءة.

السجين فؤاد الشحمي وجه شكواه الى الله ثم الى وزراء العدل والداخلية وحقوق الانسان والنائب العام بأنه نزيل السجن المركزي بتعز منذ ما يقارب تسع سنوات وان القاضي رئيس محكمة الاموال العامة اصدر قراراً بالإفراج عنه بضمان

حضوره بتاريخ 2003/5/12م إلا أنه الى الآن لم تنفذ نيابة الاموال العامة قرار الإفراج وقد ناشد الجهات المعنية (العدل، النائب العام، وزير حقوق الإنسان) بالإفراج عنه بحسب توجيه رئيس الجمهورية وبموجب ما جاء من رئيس محكمة الاموال العامة بتعز.

الاخوة وزير العدل الدكتور عدنان الجفري، الاستاذة: امة العليم السوسوة وزير حقوق الانسان، الدكتور: عبدالله العلفي النائب العام، تلك إحدى الحالات التي عانت من السجن ولا زالت تعاني ورغم براءته من المحكمة التي نظرت القضية ثم الاوامر والتوجيهات التي تطالب بالإفراج عنه من قبل مدير مكتب رئيس الجمهورية علي الأنسي ورئيس مجلس النواب الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر.. وحتى لا تزداد معاناته اكثر فهذه القضية بقدر ما فيها من احكام ببراءة السجن الشحمي بقدر ما هي قضية انسانية تتطلب منكم النظر اليها بعين الإنسانية والرحمة لان السجن قد زاد عن المدة التي حكم عليه بها وهي خمس سنوات اضافية ونخشى ان تزيد. انها مسؤوليتكم في متابعة القضية واخراج السجن من سجنه واعادة فرحة الحرية اليه التي فقدها منذ ما يقارب العقد من الزمن.

مني؟)

تسعى سنوات الى الآن منذ 1995/11/25م وهو سجين، على خلفية تهمة اختلاس في مؤسسة المواصلة بتعز كما اسلفنا، تمت محاكمته اعتماداً على كشوفات كمبيوترية لا تحمل اي منشأ حسابي، وصودرت حقوق السجن في الدفاع ليحكم عليه بدفع (12.211.420) ريالاً على ان يُفرج عليه بالضمان بعد اربع سنوات، وقبل ان تنتهي المدة حركت النيابة قضية اختلاس اخرى عام 1996م كما يقول بزعم عجز مالي لعمامي 93، 1994م بمبلغ (5.178.715) ريالاً الا ان المحكمة براته من عملية الاختلاس ولكن النيابة استأنفت الحكم.

محكمة الاستئناف رفضت استئناف النيابة ضد المتهم المحكوم ببراءته من الاختلاس والنيابة بدورها -وبحجة ظهور وقائع جديدة- اعادت القضية الى المحكمة التي نظرت تلك الوقائع الجديدة وبراءتهم لكن نيابة الاموال العامة -كما يضيف جزأت القضية له، الامر الذي عدته محكمة الاستئناف مأخذاً على النيابة واتهمتها في الوقوع بالخطأ عندما جزأت القضية.

لجنة الشكاوى وبحث المظالم بمجلس النواب وجهت مذكرة الى القاضي رئيس محكمة الاستئناف بتعز افادت فيها بأنه وبعد قيامها بدراسة ملف القضية والإطلاع على اوليات وحيثيات الحكم وجدت انه



رصد انتهاكات حقوق الإنسان

● تعرض سائح هولندي الاثنى الماضي لطعنة في ظهره من قبل شخص مجهول في باب اليمن حيث بدأ يتمائل للشفاء بينما لاذ الجاني بالفرار ولم تستطع الشرطة القاء القبض عليه حتى الآن ولم يعرف بعد دافع هذا الاعتداء السافر.

● طالب أهالي معتقلي الجامع الكبير بصنعاء الجهات الرسمية والداخلية والأمن السياسي بإطلاق سراح المعتقلين فوراً.. حيث ان لا تهمة وجهت اليهم ولا ميرر لاعتقالهم وقد قال أهالي المعتقلين ان الشرطة تعتقل من يهتفون ضد امريكا والكيان الصهيوني عقب كل صلاة جمعة

وقد بلغ عدد المعتقلين اكثر من مائتين وخمسة في سجون الأمن السياسي في مخالفة صريحة للدستور والقانون والمواثيق الدولية.
● اتهمت لجنة مناصرة حقوق الإنسان في م/تعز المباحث الجنائية بانتهاك حقوق الإنسان واجبار السجناء على قضاء فترة اطول مما هو محدد في القانون، وطالبت اللجنة في وقت سابق بإحالة مدير السجن المركزي بتعز الى القضاء، وحملت وزير الداخلية مسؤولية ما يجري من انتهاكات لحقوق الإنسان وتعذيب السجناء، كما حملته مسؤولية عدم تقديم معذبي «سامي المتاخرة.

عن حقوق النساء



عدي المنفي

التربية المدنية

باتت الحاجة ملحة لأن تعمل وزارة التربية والتعليم على استحداث مادة تدرس في عموم مدارس الجمهورية العامة والخاصة هي مادة التربية المدنية، لان المجتمع اليمني اليوم اصبح بحاجة ماسة لغرس القيم الديمقراطية والتربية المدنية في اوساط كافة شرائح المجتمع اليمني، وما اعظم ان يتم غرس قيم التربية المدنية بين النشء منذ الصغر كي يتعلم الطفل مبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وحرية الرأي والرأي الآخر منذ نعومة اظفاره.. ذلك مطلب شعبي بدرجة اساسية لان غرس القيم النبيلة في المجتمع تأتي من التربية والتعليم والمدرسة ثم من سلوكيات الأسرة، فالسلسلة اذا مرتبطة ببعضها فما يتعلمه الطالب من سلوكيات سلبية كانت او ايجابية سواء من المدرسة او المدرس او الأسرة والمجتمع لاشك بأنها تؤثر على حياته في المجتمع ومن ثم يتأثر المجتمع بهذا السلوك سواء كان سلباً او ايجاباً.

ولان وزارة التربية والتعليم لا زالت غافلة عن ايجاد مادة للتربية المدنية في المدارس فإن دور المنظمات المعنية بحقوق الإنسان والاحزاب السياسية عليها ان تضغط في هذا الاتجاه لإجبار وزارة التربية والتعليم على انزال مقررات التربية المدنية واحترام حقوق الإنسان الى المدارس ومتى ما استطاعت هذه الفعاليات الجماهيرية التأثير على إيجاد مثل هذه المواد فإنها ستقضي في المستقبل على اعمال العنف والتطرف وانتهاك حقوق الإنسان لان مثل هذه المواد ستعزز من ثقة الطالب بنفسه وستغرس فيه الديمقراطية واحترام الآخر واحترام القانون والدستور وحقوق الإنسان وهو ما نسعى إليه جميعاً.. ملتقى المرأة للدراسات والتدريب عقد ندوة حول التربية المدنية مؤخراً في صنعاء ضمن سلسلة دورات كان للملتقى سبق في ذلك ولا يكفي ان يكون الملتقى لوحده هو من يطالب بإدخال مادة التربية المدنية الى المدارس والجامعات لذلك فإن على منظمات المجتمع المدني وكافة الاحزاب السياسية تشكيل رأي عام للضغط على وزارة التربية والتعليم لتدريس هذه المادة حتى نصل الى مجتمع مدني تكون اولى اولوياته احترام حقوق الإنسان والدستور وكافة القوانين والاتفاقيات الدولية.

aalmonify@yahoo.com

من مفكرة حقوق الإنسان

- وزارة حقوق الانسان
ت: 01-419672/3 ف: 01-419600
- فاكس وزارة الداخلية : 01-332754
- مركز اليمن لدراسات حقوق الانسان
ت: 02-201499 ف: 02-207115
- ملتقى المرأة للدراسات والتدريب
ت: 04-224392 ف: 04-224391
- مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الانسان ت: 04-216279
- منتدى الشقائق العربي لحقوق الانسان - صنعاء - ت: 231686
- مركز مساندة قضايا المرأة - مؤسسة دعم التوجه المدني الديمقراطي (مدى) - تليفاكس: 500304/306